المجلس الإسلامي العلمائي
Olamaa Islamic Council
المركز التبليغي

الشيخ علي رحيم

وتفقهوا

حول الطهارة

www.Olamaa.net

الشيخ علي رحيم

وقفات فقهية

حول الطهارة

المركز التبليغي

www.Olamaa.net

هَويّة الكتيّب

عنـــوان الكتيب: وقفات فقهيَّة حول الطهارة

إصـــــــــــدار: المجلس الإسلاميّ العلمائيّ - المركز التبليغي

تـــــألـــــيـــف: الشَّيخ علي رحمة

المراجعة والتَّدقيق: شعبة القلم

الـــطَّـــبـــعـــة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحیم

.: المقدمـــــة :.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصــلاة والسلام على أشــرف الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى وأهل بيته الطيبين الطاهرين.

المسجد هو المدرسة التربوية والتعليمية الأولى في الإسلام بعد تأسـيس الدولة، ولا زال المسجد يحمل الدور الأكبر في العطاء ونشر الهدى والفكر الإسلامي الأصيل، بالرغم من تعدد مراكز التعليم والتربية وتنوعها.

ضمن هـذا السياق أطلق المجلس الإسلامي العلمائي من خلال المركـز التبليغي مجموعة من برامج التبليغ الديني، التـي تستهـدف تلبيـة الاحتياج العـام من هـدى العقيدة ونفحات الأخلاق وأحـكام الفقه، كان منها برنامج التبليغ المسجـدي الـذي يعتمـد على إمـام الجماعـة، حيث يقف بـين الفرضين مثلاً، وقفة لا تتجـاوز الخمس دقائق، يلقي خلالهـا علـى مسامـع المصلّين (آيـة محكمـة، أو فريضة عادلة، أو سنّة قائمة).

ومراعـاة لوقـت السـادة العلماء وطـلاب العلم مـن أئمة الجماعـة، وحرصًـا على حركـة البرنامج المذكـور بشكل متـدرج ومستوعب لما يحتاجـه الناس من معارف وأحكام، اهتـمّ المجلـس بـأن يضع بـين يـدي أئمة الجماعـة المادة العلمية التي تمثّل أحد المصادر المهمة والأساسيّة والمعتمدة لهـم في التبليغ خلال تلك الوقفات القصيرة، تحت عنوان (وقفات في العقيدة والأخلاق والفقه).

وهـذا الكراس يحوي قسم الطهارة مـن الفقه، مع مدخل في التفقـه في الدين، وقد روعي في اختيار المادة وصياغتها مايلي:

١. التعرض - تقريبًـا - لكل مـا يحتاج إليـه المكلف ممّا تضمنته الرسائـل العملية من مسائل الطهـارة، باستثناء تفاصيل الدماء الثلاثة، التي ننوي ذكرها بشكل مستقل.

٢. استبعـاد المسائـل الخارجـة عن محل الابتـلاء ومورد الحاجة عادة.

٣. تمَّ تقسيم الوقفات على أساس الفترة الزمنية القصيرة التي تلقى خلالها، ومن هنا قد يلاحظ إدراج مسائل مترابطة في أكثر من وقفة.

٤. معالجة مسائل الخلاف باختيار المشهور أو الأحوط، وكثيرًا ما ننبه على وجود خلاف، وقد ننقل أكثر من رأي لأهمية أن يقف القارئ عليها.

ملاحظة لا بدّ منها:

إذا كان يتعاقب على صلاة الجماعة أكثر من إمام جماعة، وكان المتصدِّي للتبليغ في المسجد أكثر من واحد منهم، فينبغي التنسيق فيما بينهم في اختيار الوقفات التبليغية، بحيث لا يلزم التكرار فيما يلقى.

والله نسأل التوفيق للمزيد وقبول هذا اليسير.

المجلس الإسلامي العلمائي
المركز التبليغي

٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ
١٢ مايو ٢٠١٢م

.: سبع وقفات في التفقه في الدين :.

وقفة (١) التفقه في روايات أهل البيت عليهم السلام:

عن رسول الله صلى الله عليه وآله: (أفٌّ لكلّ مسلم لا يجعلُ في كلّ جمعةٍ يومًا يتفقهُ فيه أمرَ دينِهِ ويسألُ عن دينِهِ)[١].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: (عليكم بالتفقه في دين الله تعالى، ولا تكونوا أعرابًا، فإنّه من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله إليه يوم القيامة ولم يزك له عملًا)[٢].

وعن الإمام الصادق عليه السلام أيضا: (لو أُتيت بشابّ من شباب الشيعة لا يتفقه لأدبته)[٣].

وعن الإمام الكاظم عليه السلام: (تفقهوا في دين الله، فإنّ الفقه مفتاح البصيرة، وتمام العبادة، والسبب إلى المنازل

---

١. (ميزان الحكمة: ٥، ح٢٤٥٥).
٢. (معالم الدين: ص١٣٨).
٣. (معالم الدين: ص١٣٩).

الرفيعة والرتب الجليلة في الدين والدنيا، ومن لم يتفقه في دينه لم يرض الله له عملًا)[٤].

وعن يونس بن يعقوب عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ لي ابنًا، قد أحبّ أن يسألك عن حلال وحرام، ولا يسألك عمّا لا يعنيه، قال: فقال لي: (وهل يسأل الناس عن شيء أفضل من الحلال والحرام)[٥].

وقفة (٢) في معنى التفقه:

التفقه يعني طلب الفقه.

والفقه بحسب معناه في اللغة هو الفهم، يقال: فقه التلميذ الدرس أي فهمه.

ثمّ صار يُطلق على خصوص العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعية عن أدلتها التفصيلية، لكنّه - في العرف العام - كثيرًا ما يطلق ويراد به الفتاوى والمسائل الفقهية مجردة عن الأدلة.

---

٤. (ميزان الحكمة: ٥، ح٢٤٥٥).

٥. (معالم الدين: ص١٣٥).

وقـد جرت العـادة عند مراجـع التقليد على جمـع آرائهم الفقهيـة في كتاب يطلـق عليه الرسالة العمليـة، تمثّل أهمّ مصدر لمعرفة آراء مرجـع التقليد، والأحكام الفقهيّة فيها على قسمين:

١. عبـادات، وهـي ما يعتـبر فيها نيّـة القربـة، كالوضوء والغُسل والصلاة والصوم وغيرها.

٢. معامـلات، وهـي مـا لا يعتـبر في صحتها نيـة القربة، كالبيع والوديعة وإحياء الموات والإرث وغيرها.

وقفة (٢) الأحكام الشرعيّة ضروريّة واجتهاديّة:

الأحـكام الشرعية - من حيث انكشافهـا وخفاؤها - على قسمين:

١. الأحكام الضرورية: وهي الأحكام التي لا تحتاج إلى بذل جهد للكشف عنها والتعرف عليها لكونها واضحة ظاهرة، ومـا على المكلّف إلا القيـام بامتثالها ومرعاتها، وهي تمثّل أمهـات الأحـكام في الشرعيـة، كالحكـم العـام للصلاة

والصيام والزكاة والخمس والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهـو الوجوب، وكالحكم العام للغصب والسرقة والزنا وأكل الميتة وشرب الخمر وغيبة المؤمن وهو الحرمة.

٢. الأحـكام الاجتهادية: وهي الأحكام التي تحتاج إلى بذل جهـد علمي للكشف عنها والتعـرف عليها، لكونها مستترة خافيـة، وهي تمثل الغالبية العظمى مـن تفاصيل الأحكام الشرعية، وعلى المكلّـف أولًا أن يبذل جهدًا خاصًا للتعرّف عليها بطريق معتبر، ثمّ يقوم بامتثالها ومراعاتها.

وقفـة (٤) في طـرق إحراز امتثـال الأحـكام الإلزاميّة الاجتهاديّة:

لإحراز امتثالها توجد ثلاث طرق:

١. الاجتهـاد: وهـو مرتبـة عالية من التخصّص في علوم الشريعـة، يتمكن معها الإنسان مـن التعرف على الأحكام الشرعيـة من الكتاب والسنة، وهـذا طريق خاص بمَن بلغ هذه المرتبة، وهم الفقهاء والمجتهدون.

٢. الاحتياط: وهو العمل الذي يتيقن معه المكلّف ببراءة ذمته من الواقع المجهول، وبعبارة أخرى: هو الأخذ بالاحتمال الذي يعلم المكلف معه بفراغ ذمته على أيّ تقدير.

٣. التقليد: وهو رجوع العامي إلى المجتهد الجامع لشرائط التقليد، والاستناد إلى آرائه في مقام العمل.

وحيث إنّ الاجتهاد طريق خاص بمن بلغ هذه المرتبة، والاحتياط المطلق أيضًا طريق خاص بالقادر على تشخيص موارد الاحتياط الذي يصعب على غير المتخصصين في علوم الشريعة، فيبقى التقليد هو الطريق الوحيد المتيسّر لغير المتخصصين لإحراز امتثال التكاليف الشرعية.

وقفة (٥) ما يصح فيه التقليد (محلّ التقليد ومورده):

يصحّ تقليد المجتهد الجامع للشرائط في الموارد التالية:

١. الأحكام الفرعية العملية، كحكم العصير العنبي بعد

الغليـان من حيث الحرمـة والنجاسة، وكلحـم الأرنب من جهة الحلية والحرمة.

٢. الموضوعـات المستنبطـة الشرعية، كالصـلاة والصوم والحـج وغيرها، وذلك من حيث بيانها وتحديد مفادها في الشرع.

٣. الموضوعات المستنبَطة العرفية المستتبِعة لحكم شرعي، كالصعيد الطيّب الذي يجب التيمم به، والغناء الذي يحرم الاستمـاع إليه، والوطن الذي تتـمّ فيه الصلاة، وذلك من حيث بيانها وتحديد مفادها في العرف.

وقفة (٦) ما لا يصحّ فيه التقليد:

لا يصحّ التقليد في الموارد التالية:

١. أصول الدين، كالإيمان بوحدانية الله تعالى وعدله، فإنّه يجب التصديق والإيمان بها عن فطرة أودليل وبرهان.

٢. مبـادئ الاستنبـاط، كأصـول الفقه والنحـو والصرف ونحوها.

٣. الموضوعات الصِّرفة، كالماء والتراب والخلّ والخمر، فلا يُقَلَّدُ المجتهد في أنّ هذا خلّ أو خمر، نعم يمكن الاعتماد على قوله من حيث أنّه مخبر ثقة، كما يؤخذ بإخبار العامّي الثقة.

وقفة (٧) حكم عمل العامّي من غير تقليد:

في بداية كتاب التقليد من الرسائل العملية يذكر الفقهاء هذه المسألة: (عمل العامّي بغير تقليد ولا احتياط باطل).

والمقصود من هذه العبارة: أنّه لا يصحّ له أن يكتفي بأعماله في مقام امتثال التكليف الذي اشتغلت ذمته به، لأنّه لم يستند إلى حجة - من اجتهاد أو احتياط أو تقليد - يحرز معها امتثال التكليف.

نعم يمكن أن يحكم على عمله بالصحة وذلك بشرطين:

١. تحقق قصد القربة حال العمل في العبادات.

٢. مطابقة عمله لرأي من يجب عليه تقليده.

.: وقفـات
مع الطـهــارة :.

وقفة (٨) معنى الطهارة لغة وشرعًا:

الطهارة لغة: النظافة.

الطهارة شرعًا: رفع الحدث، والخبث.

الخبـث: هو النجاسـة العينيّة التي تقع علـى بدن الإنسان أو غـيره، إذا باشـر شيئًـا من النجاسـات الخبثية كالبول والغائط والدم والخمر والميتة وغيرها مع الرطوبة المسرية، ونطهّـر البـدن والثياب والفرش وغيرها مـن النجاسات الخبثية بالماء أو بغيره من المطهرات الشرعية الآتية.

الحدث: هو القذارة المعنويّة التي تصيب خصوص الإنسان بأحد أسبابه.

وينقسم الحدث إلى قسمين:

١. حـدث أصغر: وهو قذارة معنويّـة تحصل بسبب خروج البــول أو الغائط أو الريح أو النوم أو غير ذلك من أسبابه، ونرفع الحدث الأصغر بالوُضوء.

٢. حدث أكبر: وهو قذارة معنوية تحصل بسبب الجنابة أو الحيضـ أو النفاس أو موت الإنسان، ونرفع الحدث الأكبر بالغُسل.

وقفة (٩) النجاسات العينيّة الخبثيّة:

النجاسات العينيّة عشر:

١. البــول: من الإنســان وكلّ حيوان له نفســ سائلة محرّم الأكل، كالقــطّ والأرنــب والفأر، بخلاف محلّــل الأكل مثل الأغنــام والأبقار، وبخلاف غير ذي النّفس السائلة كالوزغ والحيات.

٢. الغائــط: من الإنســان وكلّ حيوان له نفس سائلة محرّم الأكل.

٣. المني: من الإنسان وكلّ حيوان له نفس سائلة، وإن كان محلّل الأكلّ، كالثور والتيس.

٤. الميتة: من الحيوان ذي النفس السائلة، وإن كان محلّل الأكلّ.والمقصود بالميتة: الحيوان الذي يستند موته إلى غير التذكية الشرعيّة.

٥. الدّم: من الإنسان وكلّ حيوان ذي نفس سائلة، وإن كان محلّل الأكلّ.

وقفة (١٠) يتبع النّجاسات العينيّة الخبثيّة:

١. الكلب: البرّي دون البحريّ.

٢. الخنزير: البرّي دون البحريّ.

٣. المسكر المائع بالأصالة كالخمر والنبيذ.

٤. الفُقَّاع: وهو شراب متخذ من الشعير بطريقة خاصة.

٥. الكافر: وهو من لم ينتحل دينًا أو انتحل دينًا غير

الإســلام أو انتحــل الإسلام وجحد ما يعلــم أنّه من الدين الإسلامي، بحيث رجع جحده إلى إنكار الشريعة.

وقــد وقع الخلاف بــين الفقهاء في نجاســة بعض الأعيان كالعصــير العنبي بعد الغليان، وعَــرَقِ الجُنُبِ من الحرام، وعَرَقِ الإبل الجلالة.

وقفة (١١) أحكام النجاسات:

ونوجز أهمّها في مسائل:

مسألــة (١): يشترط في صحة الصلاة الواجبة والمندوبة، طهارةُ البدن والثيــاب، وكذا الطواف الواجب حول الكعبة المشرَّفة وأمّا المندوب ففيه خلاف.

مسألة (٢): يشترط في صحة الصلاة طهارةُ محلّ مسمى موضــع الجبهة على الأرضــ في السجود، من دون فرق بين النجاســة اليابسة والمتعدّية، ويشــترط ذلك أيضًا في محلّ باقــي أعضــاء السجــود غير الجبهــة إذا كانــت النجاسة متعدّية.

مسألة (٣): من نسي أنّ ثوبه نجس وصلى فيه، فصلاته باطلة، وعليه الإعادة إن ذكر في الوقت، والقضاء إن ذكر خارج الوقت.

وقفة (١٢) يتبع أحكام النجاسات:

مسألة (٤): من كان جاهلًا بأصل النجاسة، ولم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة، فصلاته صحيحة. وإذا علم بها في أثناء الصلاة، فإن كان الوقت واسعًا بطلت واستأنف الصلاة، وإن كان الوقت ضيّقًا حتى عن إدراك ركعة، فإن أمكن التبديل أو التطهير بلا لزوم المنافي فعل ذلك وأتمّ الصلاة، وإلا صلى فيه، والأحوط القضاء أيضًا.

مسألة (٥): لو عرضت النجاسة في أثناء الصلاة، فإن أمكن التطهير أو التبديل بلا لزوم ما ينافي الصلاة فَعَلَ ذلك وأتمّ صلاته ولا إعادة عليه، وإذا لم يمكن ذلك وكان الوقت واسعًا استأنف الصلاة بعد التطهير أو التبديل.

وقفة (١٢) النجاسات المعفوّ عنها في الصلاة:

١. دم الجـروح والقروح في البدن واللباس حتى تبرأ، قليلًا كان أو كثـيرًا إذا كان في التطهير أو التبديل مشقة، فإن لم يكن مشقــة في تطهيره أو تبديله فالأحوط إزالته أو تطهير اللباس.

٢. الـدم في البـدن واللباس إذا كان مجموعـه أقـلّ مـن الدرهم البَغَلِّي - وهو ما يساوي عقد السبابة على الأحوط - ولم يكـن مـن دم نجـس العين ولا من الميتـة ولا من غير مأكول اللحم عدا الإنسان، والأحوط أن لا يكون من الدماء الثلاثة أيضًا.

وقفة (١٤) يتبع النجاسات المعفوّ عنها في الصلاة:

١. الملبوس المتنجِّس الذي لا تتم فيه الصلاة وحده - يعني لا يستر العورتين - كالخفِّ والجَوْرَب والقلنسوة والخاتم و القلادة والسوار ونحوها فإنّه معفوّ عنه في الصلاة.

٢. المحمول المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاة كالنقود والساعة والسكّين والمنديل الصغير، وإذا كان ممّا تتم فيه الصلاة ففيه خلاف.

٣. ثوب المربية للطفل الذكر، فإنّه يُعفَى عنه إن تنجس ببوله إذا لم يكن عندها غيره، بشرط غسله في اليوم والليلة مرة.

وقفة (١٥) أحكام تنجيس المساجد:

ونوجز أهمّها في مسائل:

مسألة (١): يحرم تنجيس المساجد وبنائها وفراشها وسائر آلاتها، وإذا تنجس شيء منها وجب المبادرة إلى تطهيره، بل يحرم إدخال النجاسة العينية غير المتعدية إليه إذا لزم هتك حرمته، مثل وضع العَذِرات والميتات فيه، ولا بأس به مع عدم الهتك، مثل أن يدخل الإنسان وعلى ثوبه أو بدنه دم لجرح أو قرح.

مسألة (٢): إذا دخل المسجد ليصلي فوجد فيه نجاسة، وجبت المبادرة إلى إزالتها مقدِّمًا لها على الصلاة مع سعة الوقت، لكن لو صلى وترك الإزالة عصى وصحّت صلاته عند مشهور المحققين.ومع ضيق الوقت تجب المبادرة إلى الصلاة مقدِّمًا لها على الإزالة.

وقفة (١٦) يتبع أحكام تنجيس المساجد:

مسألة (٣): إذا علم بنجاسة المسجد وهو في أثناء الصلاة وجب عليه إتمامها إذا كان ذلك لا ينافي الفوريّة العرفيّة لإزالة النجاسة، وإلا أبطل صلاته مع سعة وقتها وبادر إلى إزالة النجاسة، ولكنّه إذا ترك الإزالة وأتمّ صلاته كانت صحيحة على أي حال.وفي المسألة رأي آخر وهو التخيير بين إبطال الصلاة للإزالة وإتمام الصلاة ثمّ الإزالة.

مسألة (٤): يُلحق بالمساجد المصحف الشريف، والمشاهد المشرَّفة، والضرائح المقدسة، والتربة الحسينية، بل تربة

الرسـول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وباقـي الأئمـة عليهم السلام المأخـوذة للتبرك فيحـرم تنجيسهـا إذا كان يوجـب إهانتهـا، وتجـب إزالة النجاسة عنها.

وقفة (١٧) أحكام عامة للنجاسات:

نشير إلى أهمها في مسائل:

مسألة (١): يحرم أكل وشرب النجاسات، وكذا المتنجّسات إلا بعد تطهيرها.

مسألـة (٢): ما يؤخذ من أيدي الكفار من الخبز، والزيت والعسـل، ونحوها مـن المائعات والجامـدات التي لا يعتبر فيها التذكية طاهرة، إلا أن يُعلم بمباشرتهم لها بالرطوبة المسريـة، وكذلـك ثيابهـم وأوانيهم، والظـن بالنجاسة لا عبرة به.

مسألـة (٣): يحـرم الأكل بـل الجلوس على مائـدة فيها مسكر.

مسألة (٤): يحرم كتابة القرآن بالمركّب النّجس، ولو كتب جهلًا أو عمدًا وجب محوه.

وقفة (١٨) يتبع أحكام عامّة للنجاسات:

مسألة (٥): تحرم ولا تصحّ التجارة بالخمر، وباقي المسكرات، والميتة، والكلب غير الصيود[٦]، والخنزير، ولا فرق في الحرمة بين بيعها وشرائها، وجعلها أجرة في الإجارة، وعوضًا عن العمل في الجعالة، ومهرًا في النكاح، وعوضًا في الطلاق الخلعي، وأمّا باقي الأعيان النجسة فقيل بجواز بيعها إذا كانت لها منافع محللة مقصودة، كبيع العَذِرة للتسميد والدم للتزريق، وكذلك تجوز هبتها والاتجار بها بسائر أنحاء المعاوضات.

وقفة (١٩) يتبع أحكام عامّة للنجاسات:

مسألة (٦): الأعيان الطاهرة كالدبس والعسل والدّهن وغيرها إذا تنجست، فحكمها من جهة:

---

٦. وفي كلب حراسة الدور والماشية والحائط والبستان خلاف.

١. الانتفاع بها: لا يجـوز فيما يشترط فيه الطهارة كالأكل والشرب، ويجوز فيما لا يشترط فيه الطهارة.

٢. بيعها والمعاوضة عليها: يجوز - عند جملة من الفقهاء - إن كانـت لها منفعـة محلّلة معتدّ بها عنـد العرف، ويجب إعلام المشتري بنجاستها.

وقفة (٢٠) يتبع أحكام عامّة للنجاسات:

مسألة (٧): أعيان النجاسات كدهن الميتة وعذرة الإنسان والدم وغيرها، حكمها من جهة:

١. الانتفـاع بها: يجوز - عنـد جملة من الفقهاء - الانتفاع بهـا في غـير الجهـة المحرّمة مثـل التسميـد بالعَـذِرات، والإشعـال بها، والطلي بدهـن الميتة النجسـة، والصبغ أو التزريق بالدم، وغير ذلك. وفي المسألة رأي آخر، خصوصًا في الميتة.

٢. بيعهـا والمعاوضـة عليهـا: إن كانـت خمـرًا أو غيره من المسكرات أو ميتـة أو كلبًا غير صيود أو خنزيرًا، فلا يجوز

بيعهـا ولا المعاوضـة عليهـا، وإن كانـت غـير ذلـك كالدم والعذرات، ففيه خلاف وتفصيل. فذهب جمع من الفقهاء إلى الجواز إذا كان لها منافع محللة مقصودة كبيع العذرة للتسميد والـدم للتزريق، وذهب البعض إلى عدم الجواز مطلقًا حتى لو كان لها منافع محللة مقصودة.

وقفة (٢١) يتبع أحكام عامّة للنجاسات:

مسألـة (٨): الأعيـان النجسـة التـي لا يجـوز بيعهـا ولا المعاوضـة عليها يثبت حـق الاختصاص لصاحبها فيها، فمـن ماتت دابتـه، أو استولى على كلب غـير كلب الصيد لا يجـوز أخذه منـه أو التصـرف فيه بغير رضـاه، ويجوز لـه أن يأخذ مبلغًا مـن المال ليرفع يده عنـه و يخلّي بينه و بين البـاذل فيصير هو صاحب الحق باستيلائه عليه، كما يجوز لـه نقل حقّه إلى غيره بلا عوض كالصلح مجانًا، و أمّا نقله مع العوض ففيه خلاف.

مسألـة (٩): يجوز بيع ما لا تحلّـه الحياة من أجزاء الميتة كشعرها وصوفها إذا كانت لها منفعة محلّلة معتد بها.

وقفة (٢٢) المطهِّرات:

المطهِّرات اثنا عشر:

١. الماء، وهو مطهر لـكلّ متنجّس، بل يطهّر بعض الأعيان النجسة كميّت الإنسان المسلم.

٢. الأرض، وهي تُطهّـر باطن القدم وما توقـى به كالنّعل والخـفّ والحـذاء ونحوهـا، بالمشي عليهـا أو المسـح بها، بشـرط زوال عين النجاسة بهما، ولـو زالت عين النجاسة قبل ذلك كفى مسمى المشي عليها أو المسح بها، ويشترط - علـى الأحوط - كون النجاسة حاصلة بالمشي على الأرض، والمـراد من الأرض مطلق ما يسمى أرضًا من تراب أو رمل أو حجر، ويشترط طهارة الأرض وجفافها.

٣. الشمس، وهي تطهّـر الأرض وكلّ ما لا ينقل من الأبنية وما اتصل بها من أبـواب وأخشاب أعتاب ونوافذ، وكذلك الأشجـار والثمـار والنباتات والخضروات مـا لم تقلع، ولا تطهِّـر الشمسُ مـن المنقـولات إلا الحصر والبـواري على خلاف.

ويشترط في التطهير بالشمس: زوالُ عين النجاسة، ورطوبةُ المحلّ، واليبوسةُ المستندةُ إلى إشراق الشمس.

وقفة (٢٢) المطهِّرات:

١. الاستحالة إلى جسم آخر، فتَطْهُر العَذِرة إذا صارت ترابًا، والخشبة رمادًا، والكلب ملحًا، وأمّا تبدّل الأوصاف وتفرق الأجزاء فلا يكفي في الطهارة، كالحنطة تصير طحينًا أو عجينًا أو خبزًا، والحليبِ يصير جبنًا.

٢. الانقلاب، وهو يطهّر الخمر إذا انقلبت خلًا.

٣. ذهاب الثلثين بحسب الكمّ، فإنّه مطهِّر للعصير العنبي إذا غلا بناء على القول بنجاسته بالغليان.

٤. الانتقال، فإنّه مطهِّر لدم الإنسان - مثلًا - إذا انتقل إلى حيوان لا نفس سائلة له وصار جزءًا منه كالبقّ والقمل والبرغوث، ومطهّر للبول المنتقل إلى النبات والشجر.

وقفة (٢٤) يتبع المطهِّرات:

١. الإسلام، فإنّه مطهِّر للكافر.

٢. التبعيّة، فإنّها تطهِّر أشياء منها: ولدُ الكافر غيرُ المميِّز تبعًا لأبيه أو أمّه أو جدّه إذا أسلم أحدهم، وإذا كان مميِّزًا فيشترط أن لا يُظهر الكفر، وكذا أواني الخمر فإنّها تتبع الخمر في الطهارة إذا انقلبت خلًا، وكذا يد الغاسل للميت، والسدّة التي يغسّل عليها، والثياب التي يغسّل فيها.

٣. زوال عين النجاسة أو المتنجس عن جسد الحيوان، فيطهر منقارُ الدجاجة الملوَّث بالعَذِرة بمجرد زوال عينها ورطوباتها، وكذا بدنُ الدابة المجروحة، وفمُ الهِرّة الملوَّث بالدم، وولد الحيوان الملوَّث بالدم عند الولادة بمجرد زوال عين النجاسة.

وقفة (٢٥) يتبع المطهِّرات:

١. الغَيْبة، فإنّها مطهِّرة لبدن المسلم ولباسه وفرشه وغير ذلك من توابعه، مع احتمال حصول الطهارة، بشرط أن

يكـون عالمًا بتنجسهـا، وأن لا يكون ممّن لا يبالي بالطهارة والنجاسة، وأن يستعملها فيما يعتبر فيه الطهارة.

٢. استـبراء الحيـوان الجـلال، فإنّـه مطهِّر لبولـه وروثه مـن نجاسـة الجلـل.و الجـلال هنا هـو الحيـوان المأكول اللحـم الذي اعتـاد التغذي على عَـذِرة الإنسـان، والمراد من استبرائـه منعه من أكل ذلك، وإطعامه العلف الطاهر مدة يـزول معها اسم الجلـل عنه عرفًـا، والأحوط اعتبار مضـي المدة المعينة شرعًا، وهـي في الإبل أربعون يومًا، وفي البقر عشـرون، وفي الغنم عشـرة، وفي البطّة خمسة، وفي الدجاجة ثلاثة.

وقفة (٢٦) أقسام المياه وأحكامها:

الماء إمّا مطلق أو مضاف، والتفصيل في المسائل التالية:

المسألـة الأولى: المـاء المطلق كماء الأنهـار والآبار والبحار وغيرهـا طاهـر في نفسـه، ومطهـر لغـيره مـن الحـدث والخبـث، وباعتبار انفعاله بالنجاسة، ينقسم إلى معتصم وغير معتصم:

١. غـير المعتصـم: وهو المـاء القليل الذي لا يبلـغ مقداره الكـر، ولم تكن له مادة، وينفعـل بمجرد ملاقاة النجس أو المتنجِّـس، والمستعمل منه في رفع الحدث الأصغر أو الأكبر طاهر، وفي مطهِّريَّته خلاف، والمستعمل منه في رفع الخبث نجـس، عدا ما يتعقـب استعماله طهـارة المحل، وعدا ماء الاستنجاء بشروط مذكورة في الرسائل العملية.

٢. المعتصـم: ولا ينفعل بمجرد ملاقـاة النجس فضلًا عن المتنجِّـس، إلا إذا تغيّر أحد أوصافه الثلاثة اللون أو الطعم أو الرائحة بالنجاسة.

وقفة (٢٧) يتبع أقسام المياه وأحكامها:

المـاء المعتصم - باعتبـار عمليّة التطهير بـه - له أقسام، أهمّها:

١. الجاري، وهـو النابع من الأرض السائل فوقها أو تحتها في قنوات.

٢. الواقـف الكثير الذي يبلغ مقـداره الكر فصاعدًا، كماء

الأنابيب الذي يغذي البيوت.

٣. ماء المطر حال نزوله من السماء.

المسألة الثانية: مقدار الكر بالوزن: ٢٧٧ كيلوًا تقريبًا، وبالمساحة: ما بلغ مكسره ٢٧ شبرًا، وهذا ما اختاره بعض الفقهاء، وفي المسألة تحديدات أخرى، لا مجال للتعرض لها هنا.

وقفة (٢٨) يتبع أقسام المياه وأحكامها:

المسألة الثالثة: الماء المضاف: هو المعتصَرُ من الأجسام كماء الرّمّان والبرتقال، أو الممتزج بغيره مما يخرجه عن صدق اسم الماء عليه كأكثر المائعات من المشروبات ومواد التنظيف وغيرها.

المسألة الرابعة: المضاف طاهر في نفسه بحسب الأصل، غير مطهِّر لغيره، لا من الخبث ولا من الحدث، ويتنجس بمجرد ملاقاة النجاسة، حتى لو كان كثيرًا على المشهور، إلا إذا كان متدافعًا على النجاسة بقوة فيختصّ التنجّس

بالجـزء الملاقي للنجاسـة، وإذا تنجّـس المضاف لا يطهر أصلًا، وإن اتصل بالماء المعتصم.

وقفة (٢٩) كيفيّة تطهير الماء للمتنجّسات المختلفة:
الماء هو العمدة في المطهِّرات، وبه يمكن تطهير كلّ متنجِّس حتـى الماء نفسـه، علـى تفصيـل نستعرض خلاصته في مسائل:

المسألـة الأولى: الماء المتنجِّـس إذا زالت منه آثار النجاسة مـن اللون والطعـم والريح، يطهر إذا اتصـل بالماء الكثير أو الجـاري أو نحوهمـا مـن الميـاه المعتصمـة، وفي اعتبار امتزاجه به زيادة على الاتصال به خلاف بين الفقهاء.

المسألـة الثانية: غـير الآنية من سائـر المتنجِّسات كالبدن والثياب والفرش والجدار والأرض وغيرها، تطهر بغسلها بالماء مـرة واحدة بعد إزالـة عين النجاسـة، إلا إذا كانت متنجسـة بالبول - غير بول الرضيع - وكان التطهير بالماء القليل فلا بدّ من مرتين، وعند بعض الفقهاء، هذا الحكم

شامـل لأقسام المياه غير الجـاري، والمتنجِّس ببول الصبي الرضيـع غير المتغذي بالطعـام يكفي في تطهيره صبّ الماء عليـه - وإن كان قليـلًا - مرة واحدة، مـن غير حاجة إلى عصر.

وقفـة (٢٠) يتبـع كيفيّـة تطهيـر الماء للمتنجِّسـات المختلفة:

المسألـة الثالثـة: الآنية المتنجِّسة، يختلـف تطهيرها - بعد زوال عـين النجاسـة - باختلاف النجاسـة الواقعة، والماء المستعمل في التطهير، والتفصيل في الفروع التالية:

١. إذا تنجسـت بولـوغ الكلـب، فتطهر بالتعفـير بالتراب ممزوجًـا بالماء أولًا، ثمّ الغسل بالماء، مرتين إن كان قليلًا، وإن كان كثـيرًا أو جـارٍ ففـي كفاية المرة خـلاف والأحوط مرتان، ويكفي مرة واحدة إن كان مطرًا.

٢. إذا تنجسـت بشـرب الخنزير أو موت الجـرذ، فتطهر

بالغَسل بالماء، سبع مرات إن كان قليلًا، وثلاث مرات - على الأحوط - إن كان كثيرًا أو جارٍ، ومرة إن كان مطرًا.

٢. إذا تنجست بباقي النجاسات، فتطهر بالغَسل بالماء، ثلاث مرات إن كان قليلًا، ومرة واحدة إن كان كثيرًا أو جارٍ أو مطرًا، وعند بعض الفقهاء أنّه لابدّ في تطهير أواني الخمر من ثلاث غسلات حتى لو كان بالكثير أو الجاري، والأحوط سبعًا.

وقفة (٢١) يتبع كيفيّة تطهير الماء للمتنجّسات المختلفة:

المسألة الرابعة: يعتبر في التطهير بالقليل انفصال ماء الغسالة على النحو المتعارف، فإذا كان المتنجِّس ممّا ينفذ فيه الماء مثل الثياب والفرش، لا بدّ من عصره أو غمزه بكفّه أو رجله أو نحو ذلك.

المسألة الخامسة: ماء الغسالة من الشيء المغسول لا

يُنجّس ما يجـري عليه من الموضع الطاهر المتصل بموضع الغسـل، فـإذا غسل الموضـع النجس من الثـوب لم ينجس الموضـع المتصل به من الثوب وإن وصـل إليه ماء الغسالة، وكذلـك في البدن وغيرهما، نعـم إذا انفصل ماء الغسالة من الشيء المغسول نَجّس ما يلاقيه.

وقفة (٢٢) أحكام التخلي:

للتخلي أحكام نستعرض أهمها في مسائل:

الأولى: يحـرم حـال التخلي استقبال القبلـة واستدبارها، وترتفع الحرمة بالميل إلى أحد الطرفين بمقدار يخرج عن صـدق الاستقبال والاستدبار عرفًـا، ولا يجب الوصول إلى يمين القبلة أو يسارها، وإن كان أحوط.

المسألـة الثانية: لو اشتبهـت القبلة لم يجز التخلي، إلا بعد اليأس عن معرفتها، وعدم إمكان الانتظار، أو كون الانتظار حرجيًّا أو ضرريًّا.

المسألة الثالثة: لا يجوز التخلي في ملك الغير بدون إذنه.

وقفة (٢٢) يتبع أحكام التخلّي:

المسألة الرابعة: لتطهير مخرج البول يجب غسله بالماء، ولا يطهر بغير الماء، ويكفي بالكثير مرة واحدة، وبالقليل قيل: بكفاية المرة أيضًا، وقيل: لا بدّ من مرتين، وهو الأحوط.

المسألة الخامسة: لتطهير مخـرج الغائط يجب إمّا الغَسل بالمـاء حتى ينقى وتـزول العين والأثـر، أو المسحُ بالأجسام القالعة كالأحجـار والخرق بشرط عدم التعـدي وإلا تعيّن الغَسـل بالماء، وفي المسح قيل: يعتبر أن يكون بثلاثة أحجار أو نحوهـا، حتى لو حصـل النقاء بالأقل، وقيـل بكفاية ما يحصل به النقاء حتى لو كان واحدًا، والأول أحوط.

وقفة (٢٤) يتبع أحكام التخلي:

السادسة: الاستـبراء من البول هو طلب براءة المجرى من بقايا البول بعد التبول.

وفائدتـه: الحكم بطهارة البلل الخارج بعده إذا احتمل أنّه بـول، وعدم وجـوب الوضـوء منه.وكيفيتـه: أن تمسح من

مخـرج الغائـط إلى أصل القضيـب ثلاثًا، ثـمّ منه بوضع الإبهـام فوقـه والسبابـة تحتـه إلى رأس الحشفـة ثلاثًا، ثـم عصـر الحشفة ثلاثًـا، وليس علـى النسـاء استبراء، والرطوبة الخارجة منهنّ بعد التبول محكومة بالطهارة إلا مع العلم بكونها بولًا.

وقفة (٢٥) الوضوء:

قال تعـالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيـنَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُـمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾[٧].

وهنا أربع مسائل في حكم الوضوء:

الأولى: لا يجـب الوضوء لنفسه، فلو حصل الحدث لا يجب المبادرة إلى الوضوء لمجرد ذلك.

الثانيـة: يجب الوضوء لغاية مـن غاياته الواجبة كالصلاة والطواف.

٧. (سورة المائدة: ٦).

الثالثــة: يستحبّ - عنــد بعض الفقهــاء - الوضوء لنفسه حتى مع عدم قصد غاية من غاياته، كالكون على الطهارة.

الرابعة: يستحبّ الوضوء لغاية من غاياته المستحبّة كالكون على الطهارة وغيرها.

وقفة (٢٦) غايات الوضوء:

وهي الأعمال المشروطة بالوضوء، وهي على قسمين:

القسم الأول: أعمال تتوقف صحتها على الوضوء، وأهمها:

١. الصلاة، واجبة كانت أو مندوبة، وكذا أجزاؤها المنسية.

٢. الطواف الواجب، وهو ما كان جزءًا من حجة أو عمرة.

القسم الثاني: أعمال يتوقف جوازها على الوضوء:

١. مسّ كتابة القرآن، حتى المدّ والتشديد.

٢. مس اسم الجلالة، وسائر أسمائه وصفاته.

٣. أسماء الأنبياء والأئمــة عليهم السلام وسيدة النساء عليها السلام على الأحوط.

وقفة (٢٧) ما يستحب لأجله الوضوء:

يستحب الوضوء لأمور، منها:

١. الكون على الطهارة.

٢. تلاوة القرآن.

٣. الطواف المندوب وهو ما ليس جزءًا من حجّ أو عمرة.

٤. صلاة الجنازة.

٥. طلب الحاجة من الله تعالى.

٦. غير ذلك مما هو مذكور في الرسائل العملية.

وقفة (٢٨) أقسام الوضوء المستحب:

الوضوء المستحب على ثلاثة أقسام:

١. ما يستحبّ في حال الحدث الأصغر، وهو يفيد الطهارة من الحدث، كالوضوء للكون على الطهارة.

٢. ما يستحبّ في حال الحدث الأكبر، وهو لا يفيد الطهارة من الحدث، وإنّما يرفع أو يخفف الكراهة كوضوء الجنب للنوم، أو يُحدث كمالًا في الفعل كوضوء الحائض للذِكْر في مصلاها أوقات الصلوات.

٣. مـا يستحـبّ في حال الطهـارة من الحـدث، كالوضوء التجديدي.

وقفة (٣٩) شرائط الوضوء:

يشترط في الوضوء أمور، منها:

١. طهارة الماء، وإطلاقه، وإباحته.
٢. طهـارة أعضـاء الوضوء، ويكفي طهـارة كلّ عضوٍ حين غَسله.
٣. عدم وجود حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة.
٤. عـدم المانـع مـن استعمـال المـاء لمرض يتضـرر معه باستعماله.

وقفة (٤٠) يتبع شرائط الوضوء:

١. أن يكون وقت الصلاة واسعًا للوضوء والصلاة.
٢. مباشرة المتوضئ لأفعـال الوضوء من الغَسل والمسح في حال الاختيار، ومع الاضطرار يجوز الاستعانة بالغير.
٣. الترتيـب بين الأعضاء بتقديم الوجه ثمّ اليد اليمنى ثمّ

اليسرى ثمّ مسح الرأس ثمّ مسح الرجلين، والأحوط مسح الرجل اليمنى أولًا ثمّ اليسرى.

٤. الموالاة، بمعنى الشروع في غَسل العضو اللاحق أو مسحه قبل أن تجفّ الأعضاء السابقة عليه.

وقفة (٤١) يتبع شرائط الوضوء:

١. النيّـة: وهي القصد إلى فعل الوضـوء، مع كون الداعي أمر الله تعالى.

وهنا مسائل ثلاث:

الأولى: يعتبر في النيّة الإخلاص، فلو ضمّ إليها الرياء بطل الوضوء.

الثانيـة: لا يلـزم التلفظ بالنيّـة، ولا إخطارهـا بالبال، بل يكفـي وجـود الداعي في القلـب بحيث لو سئـل عمّا يفعل، يقول: أتوضأ مثلًا.

الثالثـة: يجـب استمرار النيّـة إلى آخر الوضـوء، فلو نوى

الخـلاف أو تـردد بطل وضـوؤه إلا أن يعـود إلى النيّة قبل فوات الموالاة.

وقفة (٤٢) مستحبات الوضوء:

مستحبات الوضوء كثيرة نذكر منها:

١. الاستياك ولو بالإصبع، والأفضل عود الأراك.

٢. التسمية عند وضع اليد في الماء أو صبّه على اليد.

٣. غسـل اليدين من الزندين قبل إدخالهما في الإناء الذي يغـترف منه مـرة لحـدث النوم والبـول، ومرتـين لحدث الغائط.

٤. المضمضة والاستنشاق وتثليثهما.

٥. الدعاء بالمأثور عند المضمضة والاستنشاق، وعند غسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والقدمين.

٦. أن يبـدأ الرجـل في غسل يديه بظاهـر ذراعيه، والمرأة بالباطن.

وقفة (٤٢) مكروهات الوضوء:

مكروهات الوضوء كثيرة نذكر منها:

١. الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة كأن يصبّ الماء في يده.

٢. التمندل.

٣. الوضوء في مكان الاستنجاء.

٤. الوضوء بالمياه المكروهة كالمشمّس (الذي أسخنته الشمس)، والآجِن، وسؤر الفرس والحمار والحيوان الجلال وكلّ حيوان لا يؤكل لحمه عدا الهرّة.

وقفة (٤٤) أفعال الوضوء:

يتألف الوضوء من أربعة أفعال واجبة هي:

غسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والقدمين.

أولًا: غسل الوجه، وحدّه من قصاص الشعر إلى الذقن طولًا، وما اشتملت عليه الإصبع الوسطى والإبهام عرضًا.

ثانيًا: غسل اليدين، اليمنى أولًا وبعدها اليسرى من المرفق إلى أطراف الأصابع.

وهنا مسألتان:
المسألة الأولى: يجب الابتداء بالأعلى إلى الأسفل فالأسفل في غَسل الوجه وغسل اليدين، ويكفي في ذلك الصدق العرفي، ولا يجوز النكس.

المسألة الثانية: يجب استيعاب الحدّ المذكور من الوجه واليدين بالغَسل، وإذا بقي منه شيء لم يغسل - ولو بمقدار رأس إبرة - لا يصحّ الوضوء.

وقفة (٤٥) يتبع أفعال الوضوء:
ثالثًا: من أفعال الوضوء: مسح الرأس بما بقي من البلّة بباطن الكفّ.

وهنا مسائل ثلاث:
الأولى: الواجب المسح على مقدّم الرأس، وهو ما يقارب ربعه ممّا يلي الجبهة.

الثانيــة: لا يجــب استيعاب مقــدّم الرأس بالمســح، ويكفي المسمى طولًا وعرضًا، والأفضل بل الأحوط أن يكون العرض قدر ثلاث أصابع مضمومة والطول قدر طول إصبع.

الثالثــة: يكفي المسح على الشعر النابــت في مقدم الرأس، بشرط أن لا يخرج بمدّه عن حدّه.

وقفة (٤٦) يتبع أفعال الوضوء:

رابعًــا: مــن أفعال الوضــوء: مســح القدمين مــن أطراف الأصابــع إلى الكعبــين، بما بقي مــن البلّــة بباطن الكفين اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى.

وهنا ثلاث مسائل:

الأولى: الكعــب هو قُبّة القدم، وعلى قــول آخر هو المفصل بين القدم والساق، وهو الأحوط بالنسبة للمسح إليه.

الثانيــة: لا يجب استيعاب الرجلــين بالمسح عرضًا، ويكفي المسمى، والأفضل مسح تمام ظهر القدم بتمام الكف.

الثالثة: يجوز مسح الرجلين معًا في وقت واحد، ولا يجوز تقديم اليسرى على اليمنى، لكن الأحوط تقديم اليمنى على اليسرى.

وقفة (٤٧) نواقض الوضوء:

وهي أمور:

الأول: خروج البول، ولو كان قليلًا.

الثاني: خروج الغائط ولو كان قليلًا.

الثالث: خروج الريح من مخرج الغائط.

الرابع: النوم الغالب على حاسة السمع والبصر، فلا ينتقض الوضوء بالخفقة والخفقتين إذا لم تصل إلى الحدّ المذكور.

الخامس: كلّ ما يزيل العقل كالإغماء والسكر والجنون.

السادس: الاستحاضة على تفصيل مذكور في الرسائل العملية.

وقفة (٤٨) التردد بين الطهارة والحدث:

ثلاث مسائل في التردد بين الطهارة والحدث:

الأولى: من علم بالوضوء وشكّ بعده في الحدث بنى على بقاء الوضوء[٨].

الثانية: من علم بالحدث وشك بعده في الوضوء بنى على بقاء الحدث.

الثالثة: من علم بالوضوء وعلم بالحدث وشكّ في المتقدّم والمتأخّر منهما بنى على الحدث[٩].

وقفة (٤٩) أمور لا تنقض الوضوء:

ليس من نواقض الوضوء الأمور التالية:

الأمر الأول: المذي والوذي والودي، والأول هو سائل لزج

---

٨. إلا إذا كان سبب شكّه خروج رطوبة مشتبهة بالبول ولم يكن قد استبرأ بعد التبوّل، فإنّه يبني على أنّها بول وأنّه محدث، وهذا خاص بالرجل، أمّا المرأة فتبني على الطهارة إلا إذا علمت أنّ الخارج بول.

٩. وذلك إذا جهل تاريخهما أو تاريخ الوضوء فقط، وأمّا لو جهل تاريخ الحدث فقط ففي هذه الصورة خلاف والأحوط البناء على الحدث أيضًا.

يخرج بعـد الملاعبة، والثـاني ما يخرج بعد خـروج المنيّ، والثالث ما يخرج بعد خروج البول.

الأمر الثاني: القيء والرُّعاف.

الأمر الثالث: التقبيل بشهوة.

الأمر الرابع: مسّ الفرج، ومسّ باطن الدبر.

تنبيه:

ذهب بعضـ العلمـاء إلى استحباب الوضـوء لأجل الأمور المذكورة، وإن لم تكن من النواقض.

وقفة (٥٠) الطهار المائيّة والترابيّة:

الطهارة من الحدث على قسمين:

١. طهـارة مائيـة، وتكون بالوضوء لرفـع الحدث الأصغر، وبالغُسل لرفع الحدث الأكبر.

٢. طهـارة ترابية، وتكون بالتيمم بدلًا عن الوضوء والغُسل في موارد البدليّة.

وتنقسم الطهارة المائية إلى قسمين أيضًا:

١. طهارة مائية اختياريّة، وتكون في حال الاختيار بالوضوء والغُسل المتعارفين.

٢. طهارة مائية اضطرارية، وتكون في حال الاضطرار بالوضوء والغُسل الجبيريين.

وقفة (٥١) وضوء الجبيرة:

الجبيرة: هي ما يوضع على العضو من الألواح والجبس والخرق ونحوها إذا حدث فيه كسر أو جُرْح أو قَرْح.

وإذا كان في عضو من أعضاء الوضوء كسر أو جُرح أو قَرح، ففي هذا الفرض حالتان:

الأولى: أن يتمكن من القيام بالوظيفة الاختيارية بغَسل ما يجب غَسله ومسح ما يجب مسحه - ولو بنزع الجبيرة مثلًا - دون ضرر أو حرج، وحينئذٍ يجب الوضوء الاختياري.

الثانية: أن لا يتمكن من القيام بالوظيفة الاختيارية للزوم

ضــرر أو حــرج، وفي هذه الحالــة عدة صــور، يأتي الكلام عليها.

وقفة (٥٢) يتبع وضوء الجبيرة:

إذا لم يتمكــن المكلَف بسبــب الكسر أو الجرح أو القَرح من القيام بوظيفته الاختيارية في الوضوء للزوم ضرر أو حرج، ففي هذه الحالة عدة صور كما سبق.

الصــورة الأولى: أن يكــون الكســر أو الجــرح أو القرح في أحــد مواضع الغَسل، وكانت علــى الموضع جبيرة، وفي هذه الصورة يغسل ما حوله ويمسح على الجبيرة.

الصــورة الثانيــة: نفس الصــورة الأولى، لكــن لم تكن في الموضــع جبــيرة، ففي هــذه الصــورة يجب غســل ما حول الجرح والقرح والأولى مع ذلك أن يضع خرقة على الموضع ويمســح عليها، وأمّا الكسر فذهب البعض إلى أنّه كالجرح والقرح، وذهب بعض آخر إلى أنّ المتعيّن فيه التيمم.

وقفة (٥٢) يتبع وضوء الجبيرة:

الصورة الثالثة: أن يكون الكسر أو الجرح أو القرح في أحد مواضع المسح، وكانت على الموضع بتمامه جبيرة، ففي هذه الصورة يجزي المسح على الجبيرة.

الصورة الرابعة: نفس الصورة الثالثة، لكن لم تكن على الموضع جبيرة، فالأحوط في هذه الصورة أن يضع خرقة على الموضع ويمسح عليها، ثمّ يتيمم.

وقفة (٥٤) يتبع وضوء الجبيرة:

ثلاث مسائل في وضوء الجبيرة:

الأولى: يلزم أن يكون ظاهر الجبيرة التي يمسح عليها طاهرًا.

الثانية: إذا لم يكن في الموضع كسر ولا جرح ولا قرح بل كان يضرّه استعمال الماء لسبب آخر كالورم والألم فالحكم هو التيمم، والأحوط ضمّ الوضوء مع عدم إيصال الماء إلى موضع الضرر.

الثالثة: إذا لم يكن في العضو كسر أو جرح أو قرح بل كان عليه حاجب يمنع وصل الماء ولا يمكن إزالته أو كان في إزالته حرج ومشقة، فالحكم التيمم على رأي بعض الفقهاء، وحكم الجبيرة على رأي آخر، والأحوط الجمع بين الوضوء والتيمم خصوصًا إذا كان الحاجب في مواضع التيمم.

وقفة (٥٥) التيمم:

قال تعالى: ﴿...وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ...﴾[١٠].

وهنا نقطتان:

١. التيمم طهارة ترابية بديلة عن الوضوء والغُسل، عند ما يكون المكلف معذورًا عن الطهارة المائية، فلا يصحّ التيمم

١٠. (سورة المائدة: آية ٦).

في موارد الأمر بالوضوء والغسل إلا في حالات خاصة تأتي الإشارة إليها إن شاء الله[١١].

٢. يكون المكلّف معذورًا عن الطهارة المائية في عدة موارد، يجمعها المانع من استعمال الماء، لفقده أو خوف ضرر أو لزوم حرج أو فوات وقت الصلاة أو أولوية صرف الماء في مورد أهم من الوضوء والغسل.

وقفة (٥٦) حالات المعذور في بداية وقت الصلاة:

للمكلف المعذور من الطهارة المائية - في بداية وقت الصلاة - ثلاث حالات:

١. أن يعلم بارتفاع العذر والتمكن من الطهارة المائية قبل خروج الوقت، فلا يجوز له التيمم.

٢. أن يعلم ببقاء العذر إلى آخر الوقت، فيجوز له المبادرة إلى التيمم والصلاة في بداية الوقت، لكن إذا صادف ارتفاع العذر أثناء الوقت عليه الإعادة.

---

١١. راجع وقفة (٦٠).

٣. احتمال ارتفاع العذر أثناء الوقت، والأحوط حينئذٍ التأخر حتى يتبين الحال.

وقفة (٥٧) ما يصحّ به التيمم:

يصحّ - عند تعذر الطهارة المائية - التيمم بالصعيد، كما قال الله تعالى ﴿... فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدًا طيّبًا ... ﴾.

والمراد من الصعيد - في رأي المشهور -: مطلق وجه الأرض، من تراب أو رمل أو حجر[١٢] أو مدر، والأولى تقديم التراب على غيره مع الإمكان، ولا يجوز التيمم بالرماد والمعادن كالملح والزرنيخ وحجر العقيق وغير ذلك ممّا خرج عن مسمّى الأرض.

وهنا مسألتان:

الأولى: لا يجوز في حال الاختيار التيمم بالغبار والطين، ولكن مع عدم وجود شيء ممّا يصحّ التيمم به، يجوز

١٢. قال في السداد ص٨١: ...ولا يجزي الحجر إلا إذا كان عليه تراب، ...إلخ.

التيمم بالغبار، ومع فقده يجوز التيمم بالطين.

الثانيــة: ذهــب بعض الفقهــاء إلى أنّ فاقــد الطهورين في تمام الوقت تسقط عنــه الصلاة أداء، وتجب عليه قضاء، والأحوط مع قضائها أن يؤديها في الوقت بغير طهور أيضًا.

وقفة (٥٨) شرائط التيمّم:

يشترط في التيمّم أمور، منها:

١. أن يكون المكلّف معذورًا من الطهارة المائيّة، كما تقدّم.

٢. إباحةُ ما يتيمّم به وطهارتُه.

٣. أن لا يكون حائل بين الماسح والمسوح.

٤. أن يكون التيمّم للصلاة بعد دخول وقتها. نعم إذا تيمم المكلــف المعذور لصلاة ولم ينتقض تيممه حتى دخل وقت الصــلاة اللاحقــة، لم يجب عليــه إعادة التيمــم للصلاة الثانية إذا كان عذره باقيا.

وقفة (٥٩) كيفية التيمم:

يجب في التيمم أمور:

١. ضـرب باطن اليدين على الأرض دفعة واحدة مع النية، والأفضل نفضهما عمّا علق بهما.

٢. مسـح الجبهـة والجبينـين باليديـن معًا مـن قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى والحاجبين، والأحوط مسح الحاجبين أيضًا.

٣. مسـح تمـام ظاهر الكـفّ اليمنى بباطـن اليسرى، من الزند إلى أطراف الأصابع.

٤. مسـح تمـام ظاهر الكـفّ اليسرى بباطـن اليمنى، من الزند إلى أطراف الأصابع.

مسألـة: تكفي - عند مجموعة من الفقهاء - ضربة واحدة لمسـح الوجه والكفـين إذا كان التيمم بدلًا عـن الوضوء أو الغسـل، والأحوط ضربتـان واحدة للوجـه والثانية للكفين خصوصًا إذا كان بدلًا عن الغسل، وأحوط من ذلك ضربة للوجـه والكفـين، وضربة أخـرى بعد الفـراغ لمسح الكفين بقصد إدراك الواقع.

وقفة (٦٠) غايات التيمم:

ذهب جمع من الفقهاء إلى أنّ جميع غايات الوضوء والغُسل غايات للتيمّم أيضًا، فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغُسل، ويستحبّ لما يستحبّ له أحدهما، وعلى هذا يصحّ التيمّم - مع العذر - بدلًا عن الأغسال المندوبة والوضوءات المستحبة حتى وضوء الحائض لأجل الذكر وقت الصلاة، والوضوء التجديدي[١٣]، لكن استشكل جمع آخر من الفقهاء في صحة بدليّة التيمّم عن الأغسال والوضوءات المستحبة التي لا ترفع حدثًا كغُسل الجمعة[١٤] والوضوء التجديدي، فالأحوط الإتيان به بدلها رجاء.

وقفة (٦١) التيمّم لصلاة الجنازة وللنوم:

تقدّم أنّه لا يجوز التيمّم مع التمكن من استعمال الماء، ولكن يستثنى من ذلك موردان:

---

١٣. نعم لا يصحّ التيمّم عن الوضوء تهيؤ للصلاة قبل دخول وقتها كما مرّ.

١٤. بناء على أنّ الغسل المستحب لا يرفع حدثًا، وهو رأي في المسألة، ويأتي الحديث عنها في وقفة رقم ٩١.

الأول: لصــلاة الجنازة، فيجــوز التيمّم لها مع التمكن من الوضوء والغسل.

الثــاني: للنــوم، وذلك إذا آوى إلى فراشــه وتذكّر أنّه ليس على وضوء جاز أن يتيمّم من دثاره.

وقفة (٦٢) نواقض التيمم:

ينتقض التيمّم بما ينتقض به الوضوء والغُسل من الأحداث، وبوجدان الماء وزوال العذر.

وهنا فرعان:

الأول: للصلــوات التي صلاها المكلف المعــذور بالتيمّم بعد زوال العذر صورتان:

١. أن يكــون زوال العــذر بعــد خــروج الوقــت، فــلا يجب إعادتها.

٢. أن يكــون زوال العــذر بعد الصلاة وقبــل خروج الوقت، ففي وجوب الإعادة خلاف، والأحوط الإعادة.

الثاني: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة فإن كان قبل الركوع من الركعة الأولى بطل تيمّمه وصلاته، وإن كان بعده لم يبطل ويتمّ صلاته، وهذا الحكم خاصّ بالصلاة، والأحوط - مع سعة الوقت - الإتمام والإعادة مع الوضوء.

وقفة (٦٢) الغُسل وحكمه:

الغُسل - من حيث الحكم - واجب ومستحب، ونفسي وغيري، فهنا أربعة فروع:

الأول: الغُسل الواجب النفسيّ: ويختصّ بغسلّ الأموات، حيث يجب لمجرد الموت ولا يتوقف وجوبه على غاية أخرى.

الثاني: الغُسل الواجب الغيريّ: كغُسل الجنابة والحيض والنفاس، فإنّه لا يجب لمجرد حصول الحدث، وإنّما يتوقف وجوبه على غاية من غاياته الواجبة كالصلاة والصوم والطواف.

الثالث: الغُسل المستحب النفسيّ: فإنّ غُسل الجنابة ونحوه

من الأغسـال الواجبة الغيرية، تستحب لنفسها دون توقّف على غاية من غاياته المستحبة.

الرابـع: الغُسل المستحـب الغيريّ: فالغُسـل يستحب لأجل غاياته المستحبة، كالكون على الطهارة، وتلاوة القرآن.

وقفة (٦٤) موجبات الغُسل:

موجبات الغُسل ستة:

١. الجنابة.

٢. الحيض.

٣. النفاس.

٤. الاستحاضة.

٥. مسّ الميت.

٦. الموت.

وهـذه الموجبات - عدا الاستحاضة ومسّ الميّت - أحداث كبرى ترتفـع بالغسلّ بعد الانقطاع، أمّـا الاستحاضة فهي حدث أصغر لكنّها توجب الغسلّ إذا كانت وسطى أو كبرى، وهكذا مسّ الميت، ومن هنا عُدّا في موجبات الغسل.

وعـدّ بعض الفقهـاء موجبًا سابعًا للغُسـل، وهو تعمّد ترك صلاة الخسـوف أوالكسوف حتى خروج الوقت مع احتراق القرص كلـه، فيجـب الغسـل لذلـك، والمشهور علـى أنّه مستحب.

وقفة (٦٥) غُسل الجنابة:

تتحقق الجنابة بأمرين:

١. خـروج المنيّ، حتى من دون جمـاع، ولو في حال النوم أو الاضطرار.

٢. الجماع حتى من دون خروج منيّ.

وهنا فرعان:

الأول: إذا خـرج المنيّ من الرجـل واغتسل منه من دون أن يستبرء منه بالبـول، ثمّ خرج بلل مردد بين المنيّ والطاهر كان بحكم المنيّ ظاهرًا.

الثاني: إن عُرف المنيّ فلا إشكال في ثبوت الجنابة، وإن لم

يعرف فيحكم عليه بأنّه منيّ مع اجتماع العلامات، وهي الشهوة والدفق وفتور الجسد، وفي المرأة والمريض يكفي الشهوة والفتور.

وقفة (٦٦) ما تتوقف صحته على غُسل الجنابة:

تتوقف صحة العبادات الآتية على غُسل الجنابة:

١. الصلاة، عدا صلاة الجنازة.

٢. الصوم، فمن تعمّد البقاء على الجنابة حتى طلوع الفجر لا يصحّ منه صوم شهر رمضان وقضائه، وفي عدم صحة غيرهما من الصوم الواجب خلاف.

٣. الطواف الواجب بإحرام الحج أو العمرة.

وهنا فرعان:

الأول: مَن أجنب وعلم بالجنابة لكنّه نسي الغُسل، ثمّ صلى أو طاف طوافًا واجبًا أو صام شهر رمضان أو قضائه فالجميع محكوم بالبطلان.

الثـاني: مَـن أجنب ولم يعلـم بالجنابة، ثـمّ صلى أو طاف طوافًـا واجبًـا أو صـام شهر رمضـان وقضائـه فصلاته وطوافـه باطـلان، أمّـا صومـه فمحكـوم بالصحـة، على خلاف في صوم القضاء.

وقفة (٦٧) ما يتوقف جوازه على غسل الجنابة:

يتوقف جواز الأمور التالية على غسل الجنابة:

١. مسّ كتابـة القـرآن الكـريم، واسم الله تعـالى وسائر أسمائـه وصفاتـه المختصة، والأحـوط عدم مسّ أسماء الأنبياء والأئمة والصديقة الزهراء ٢.

٢. قـراءة آية السجدة من سـور العزائم الأربع (وهي: ألم السجدة، وحم فصلت، والنجم، والعلق)، والأحوط إلحاق تمام السورة بها.

٣. اللبـث في المساجـد، ويجـوز المـرور فيهـا بالدخول من

بـاب والخروج مـن آخـر، إلا في المسجد الحـرام ومسجد النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فلا يجوز حتى المرور.

وهنـا تنبيـه: المشاهـد المشرفة للمعصومـين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تلحق بالمساجـد، وعند بعضهم تلحـق بالمسجدين على الأحوط، نعم الصحن المطهر لا يلحق بها.

وقفة (٦٨) مكروهات الجنابة:

يكره للجنب مجموعة أمور منها:

١. الأكل والشـرب إلا بعـد الوضـوء، وترتفـع كراهتهمـا بالوضوء.
٢. قـراءة ما زاد على سبع آيات مـن القرآن من غير سور العزائم.
٣. مسّ ما عدا خطّ المصحف من الجلد والأوراق والحواشي وما بين السطور.
٤. النوم إلا أن يتوضأ.
٥. حمل المصحف.

وقفة (٦٩) مستحبات غسل الجنابة:

ذكر العلماء مجموعة من مستحبات غسل الجنابة، منها:

١. الاستبراء من المنيّ بالبول قبل الغُسل، إذا كانت الجنابة بالإنزال.
٢. غَسل اليدين أمام الغُسل من المرفقين ثلاث مرات.
٣. المضمضة والاستنشاق بعد غَسل اليدين ثلاث مرات.
٤. التسمية، بأن يقول: (بسم الله) والأولى (بسم الله الرحمن الرحيم).
٥. إمرار اليد على ما تناله من الجسد.
٦. الدعاء بالمأثور حال الاشتغال، وهو (اللهم طهّر قلبي، وتقبّل سعي، واجعل ما عندك خيرًا لي، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهّرين).

وقفة (٧٠) شرائط غُسل الجنابة:

ويشترط في صحة الغُسل ما مرّ من الشرائط في الوضوء، من النية، وإطلاق الماء وطهارته وإباحته، وطهارة البدن،

وعدم الحاجـب، وغير ذلك من الشرائـط، ويمتاز الغُسل عن الوضوء من وجهين:

١. الغَسـلّ من الأعلى إلى الأسفـل: فإنّه لا يعتبر في الغُسلّ أن يكـون غَسلُ الأعضاء من الأعلى إلى الأسفل، وقد تقدم اعتبار ذلك في الوضوء، باستثناء مسح الرجلين.

٢. الموالاة: فإنّها غير معتبرة في الغُسل، وقد تقدم اعتبارها في الوضوء.

وقفة (٧١) ما يجب في غسل الجنابة:

يجب في غُسل الجنابة - مع النية - غَسلّ ظاهر تمام البدن بمـا فيه البشـرة التي يحيط بهـا الشعر الكثيـف كاللحية والرأس، فيجب تخليل الشعر إذا توقـف عليه وصول الماء إلى البشـرة، ويجب أيضًـا غَسل الشعر المعـدود من توابع البدن، كالشعر الرقيـق، وأمّا الشعر الكثيف كشعر الرأس واللحيـة ففي وجوب غَسلـه مع البشرة خـلاف، والأحوط غَسله معها.

ولا يجب غَسل البواطن، كباطن الفم والعين والأنف والأذن ونحوها، إلا بمقدار ما يتوقف عليه العلم بغَسلّ الظواهر.

والمشكوك في كونه من ظاهر البدن أو باطنه الأحوط غَسله.

وقفة (٧٢) كيفية غسل الجنابة:

للغُسلّ كيفيتان، ترتيبيّة، وارتماسيّة.

الكيفية الأولى: الكيفيّة الترتيبيّة:

وهي عبارة عن غَسل البدن بالترتيب الآتي: الرأس والرقبة أولًا، ثمّ الجانب الأيمن من البدن ثانيًا، ثمّ الجانب الأيسر من البدن ثالثًا. وحتى يتحقق العلم بوصول الماء إلى كل أجزاء البدن لا بدّ في غَسل كل قسم من الأقسام الثلاثة من إدخال شيء من القسم المتصل به.

الكيفية الثانية: الكيفيّة الارتماسيّة:

وهــي غمس تمام البدن في الماء دفعــة واحدة عرفية، فإذا وقــع البدن بأكمله تحت المــاء، ووصل المــاء إلى كلّ أجزاء البدن فقد تمّ الغُسلّ.

مسألة: الكيفيّة الترتيبيّة أفضل من الكيفيّة الارتماسيّة.

وقفة (٧٢) الغُسل الارتماسيّ له وجهان:

الكيفية الارتماسية من الغُسل لها وجهان:

الوجــه الأول: الكيفية الدفعية وهي المتقدم شرحها، ويجب في هــذه الكيفية أن تكون النيــة مقارنة لتغطية تمام البدن بالماء، والانغماس التدريجي - حينئذ - مقدمة للغسل.

الوجــه الثاني: الكيفيــة التدريجية، وهي غمســ البدن في الماء تدريجًــا مع تحقق الوحدة العرفيــة، فيكون غمس كلّ جزء مــن البدن - حينئذ - جزء مــن الغُسلّ لا مقدمة له، وتجــب النية مقارنــة لغمســ أوّل جزء من البــدن في الماء واستمرارها إلى حين غمس الجميع.

والوجـه الأول متفـق عليـه والثـاني وقـع الخـلاف فيـه، فالأحوط اختيار الوجـه الأول، وأحوط منه قصد التكليف الواقعي من دون تعيين.

وقفة (٧٤) أحكام غُسل الجنابة:

فرعان في أحكام غُسل الجنابة:

الأول: غُسل الجنابـة يجزي عن الوضوء، وفي إجزاء غيره مـن الأغسـال الواجبـة والمستحبـة عن الوضـوء خلاف، فالأحوط ضمّ الوضوء مع غير غُسل الجنابة.

الثـاني: لو أحـدث بالأصغر - كخروج الريـح مثلًا - أثناء غُسلّ الجنابة، ففيه أكثر من رأي، نذكر منها اثنين:

١. يبطـل الغُسـل وعليـه الاستئنـاف من جديـد، مع ضمّ الوضوء إليه احتياطًا.

٢. لا يبطـل الغُسل، وعليـه الإتمام، مع ضـمّ الوضوء إليه وجوبًا.

والأحوط هو الأول، وأحوط منه الجمع بين الإتمام والتمام، أو قصد الأعم من التمام والإتمام.

وقفة (٧٥) دماء المرأة الثلاثة:

دماء المرأة الثلاثة، هي الحيض والنفاس والاستحاضة.

وهي دماء تراها المرأة في ظروف خاصة، ولها حكمان:

١. الخبث: فهي من النجاسات العينيّة، ويجب تطهير اللباس والبدن منها لأجل الصلاة والطواف.

٢. الحدث: فهي ناقضة للطهارة، أمّا الحيض والنفاس فهما من الأحداث الكبرى، ويوجبان الغُسل، وأمّا الاستحاضة فهي وإن كانت من الأحداث الصغرى، إلا أنّها توجب الغُسل إذا كانت من قسم الكبرى أو الوسطى.

وتفصيل الكلام عن الدماء الثلاثة له محلّ آخر.

وقفة (٧٦) غُسل مسّ الميّت:

سبب غُسل المسّ هو مسّ بدن الإنسان الميّت من غير عازل بعد برد جسده وقبل تمام غُسله، فلا يجب الغُسل لمسّ الميّت في الحالات التالية:

١. مسّه قبل أن يبرد جميع جسده بالموت.
٢. مسّه بعد أن يتمّ تغسيله إذا كان مسلمًا.
٣. مسّه من وراء عازل كالثياب أو القفاز أو نحو ذلك.

وهنا فرعان:

١. لا فرق في وجوب غُسل المسّ بين أن يكون الميت مسلمًا أو كافرًا، رجلًا أو امرأة، كبيرًا أو صغيرًا، حتى السقط إذا تمّ له أربعة أشهر.

٢. مسّ بدن الميت - قبل تمام غُسله - يوجب أيضًا تنجّس العضو الذي لامسه حتى قبل أن يبرد جسده إذا كان المسّ مع الرطوبة المسرية.

وقفة (٧٧) حكم مسّ القطعة المبانة:

إذا مسّ قطعة مبانة من ميّت أو حيّ، ففي المسألة صور:

١. أن تكون مشتملة على العظم، فيجب الغُسل بمسّها.

٢. أن تكون مجردة عن العظم، فلا يجب الغُسل بمسها.

٣. أن تكـون عظمًـا أو سنًـا مجردًا عن اللحـم، فلا يجب الغُسل بمسّه.

وهنا فرع:

إذا مسّ هيكلًا عظميًـا لإنسان قبل تغسيلـه يجب الغُسل حتى لو كان مجردًا عن اللحم.

وقفة (٧٨) أحكام غُسل مسّ الميّت:

من أحكام غسل مسّ الميّت:

١. غُسل مسّ الميّت كغُسل الجنابة في الكيفية.

٢. في كفاية غُسل مسّ الميّت عن الوضوء خلاف، والأحوط الوضوء معه.

٣. مسّ الميّت حـدث أصغر ولكنّـه يوجـب الغُسل، فيجب

الغُسـل منه لكل واجـب تشترط فيه الطهـارة من الحدث الأصغر، كالصلاة والطواف.

٤. لا يحرم على مَن مسّ الميّت - قبل أن يغتسل - أن يدخل المساجـد والمشاهد وأن يمكث فيهـا، ولا تحرم عليه قراءة سور العزائم وآياتها.

وقفة (٧٩) واجبات تجهيز الميت:

الأعمـال الواجبة المتعلّقة بتجهيز الميّـت، واجبات كفائية، وهي خمسة:

١. تغسيله بالأغسال الثلاثة، ماء السدر وماء الكافور وماء القراح.

٢. تحنيطه، وهو مسح مساجده السبعة بالكافور المسحوق.

٣. تكفينه بالقطع الثلاث، المئزر والقميص والإزار.

٤. الصلاة عليه.

٥. دفنه في الأرض، بحيث يحفظ جسده عن السباع، ويمنع ظهور رائحته للناس.

وقفة (٨٠) الميّت الذي يجب تغسيله:

يجب تغسيل كلّ مسلم سواء كان اثني عشريًّا أو غيره، ولا يجوز تغسيل الكافر بجميع أقسامه، وأطفال المسلمين بحكمهم، وأطفال الكفار بحكمهم.

وهنا فرعان:

١. يجب تغسيل وتكفين السِّقْط - وهو الذي يسقط من بطن أمّه قبل تمامه - إذا صار له أربعة أشهر، ولا يجب غُسله إذا كان له أقلّ من أربعة أشهر[١٥]، بل يُلفّ في خرقة ويدفن.

٢. لا يجب تغسيل الشهيد ولا تكفينه، بل يصلّى عليه ويدفن بثيابه، والمراد بالشهيد - هنا - المقتول في المعركة عند الجهاد مع المعصوم عليه السلام، أو نائبه الخاصّ، ويلحق به كُلّ مَن قُتل في حفظ بيضة الإسلام في حال الغيبة، ويشترط فيه أن لا يدركه المسلمون وفيه رمق من الحياة، وإلا وجب تغسيله.

١٥. هذا إذا لم يكن مستوي الخلقة عند ولادته وإلا وجب تغسيله وتكفينه أيضًا بناء على رأي بعض الفقهاء وهو أحوط.

وقفة (٨١) حكم القطعة المبانة من الميت:

للقطعة المبانة من الميت عدة صور:

١. أن لا يكـون فيها عظم، فلا يجـب تغسيلها ولا غيره، بل تلفّ في خرقة وتدفن.

٢. أن يكـون فيهـا عظـم، أو كانـت عظمًا مجـردًا - غير الصدر - فتُغَسّل وتلفّ في خرقة وتدفن.

٣. أن تكـون مشتملة على الصـدر، أو كانت الصدر وحده، أو كانـت بعض الصّدر وكان مشتملًا علـى القلب، فتغَسّل وتكفّن ويصلّى عليها وتدفن.

فـرع: إذا بقـي جميع عظام الميّـت بلا لحم وجـب إجراء جميع الأعمال.

وقفة (٨٢) كيفيّة غُسل الميّت:

يجب تغسيـل الميّت - كفاية - بثلاثة أغسال، على الترتيب التالي:

١. الغُسل الأوّل بماء السدر، أي المخلوط بالسدر.

٢. الغُسل الثاني بماء الكافور. أي المخلوط بالكافور.

٣. الغُسل الثالث بماء القَراح. أي الخالي من السدر والكافور.

وكيفيّة كلّ واحد من الأغسال المذكورة كغُسلّ الجنابة الترتيبي، فيجب:

أولًا: غَسل رأسه ورقبته.

وثانيًا: غَسل الجانب الأيمن من بدنه.

وثالثًا: غَسل الجانب الأيسر من بدنه.

وقفة (٨٢) شرائط المُغسّل:

يشترط في المغسّل:

١. أن يكون مسلمًا إماميًّا.

٢. أن يكون بالغًا عاقلًا.

٣. أن يكون عارفًا بمسائل الغُسل.

٤. أن يكون مماثلًا للميّت في الذكورة والأنوثة.

ويستثنى من شـرط المماثلة ثلاث صور، يجوز فيها تغسيل كلّ من الذكر والأنثى للآخر:

١. الطفل - ذكرًا كان أو أنثى - إذا لم يزد عمره عن ثلاث سنين، فيجوز أن يغسّله الرجل والمرأة.

٢. الزّوج والزّوجة، فيجوز لكلّ منهما أن يغسّل الآخر.

٣. المحـارم بنسـب أو رضاع، لكنّ الأحـوط بل الأقوى عند بعض العلماء -هنا- اعتبار فقد المماثل وأن يكون التغسيل من وراء الثّياب.

وقفة (٨٤) تحنيط الميّت وتكفينه:

بعد التغسيل يجب تحنيط الميّت وتكفينه.

والتحنيط: هـو مسح مساجد الميّت السبعة (وهي الجبهة، وباطـن الكفّـين، وعـين الركبتـين، وإبهامـا الرجلـين) بالكافـور. ويشـترط أن يكـون مباحًا، طاهـرًا، مسحوقًا، جديدًا له رائحة.

وأمّا التكفين، فيجب تكفين الميّت بثلاث قِطَعَات:

الأولى: المئـزر، ويجـب أن يكون من السـرّة إلى الركبتين، والأفضل من الصّدر إلى القدم.

الثانية: القميص، ويجـب أن يكون من المَنْكِبَيْن إلى نصف الساق، والأفضل إلى القدم.

الثالثـة: الإزار، ويجب أن يغطي تمـام البدن، والأحوط أن يزيـد في الطول بحيث يمكن أن يشـدّ طرفاه، وفي العَرض بحيث يوضع أحد جانبيه على الأخر.

وقفة (٨٥) الصلاة على الميّت:

تجـب الصلاة على الميّـت إذا كان مسلمًا سواء كان إماميًّا أو غـير إمامي، ولا تجوز على الكافـر بأقسامه حتى المرتد بقسميه إذا مات بلا توبة.

وكذا تجب صـلاة الأموات على أطفـال المسلمين إذا بلغوا ستّ سنين قمريّة، ولا تجب على من مات منهم وعمره أقلّ

من السّتّ، وفي ثبوت استحبابها على من لم يبلغ السّتّ خلاف، فالأحوط الإتيان بها رجاء.

وقفة (٨٦) كيفية الصلاة على الميّتّ:

الصلاة على الميّت خمس تكبيرات، يأتي بالشهادتين بعد الأولى، والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بعد الثانية، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة، والدعاء للميّتّ بعد الرابعة، ثمّ التكبيرة الخامسة، وتنتهي.

فيجزي أن يقول بعد نيّة القربى وتعيين الميّت ولو إجمالًا:

١. الله أكبر، أشهد ألا إله إلا الله، وأنّ محمدًا عبده ورسوله.

٢. الله أكبر، اللهم صلّ على محمد وآل محمد.

٣. الله أكبر، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات.

٤. الله أكبر، اللهم اغفر لهذا الميّتّ (إذا كان رجلًا، وإن كان امرأة تقول: لهذه الميّتة).

٥. الله أكبر.

ويشترط أن يكون الميّت حاضرًا ويوضع مستلقيًا على قفاه، ورأسه إلى يمين المصلي، وأن يكون المصلّي خلف الميّت، محاذيا له، مستقبلًا القبلة، مأذونًا من الولي.

وقفة (٨٧) دفن الميّت:

يجب - كفاية - دفن الميّت، ويجب في الدفن مراعاة ما يلي:

١. مواراته في الأرض، بحيث يؤمن على جسده من السباع، ولا تخرج ريحه إلى الناس.

٢. وضعه في القبر على جنبه الأيمن، ووجهه إلى القبلة.

وهنا فرعان:

١. لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفّار، كما لا يجوز دفن الكافر في مقبرة المسلمين.

٢. إذا مـات المسلم في السفينـة، فإن أمكن التأخير ليدفن في الأرض بلا عسر، وجب ذلك، وإن لم يمكن لخوف فساده أو لمنـع آخر، يغسّل ويكفّن ويحنّط ويصلّى عليه، ويوضع في خابية ويـوكأ رأسها، ويلقى في البحـر مستقبل القبلة على الأحوط، أو يثقّل بحجر أو نحوه ويلقى في البحر كذلك.

وقفة (٨٨) الأغسال المندوبة:

الأغسال المندوبة ولها أفراد كثيرة، وهي على ثلاثة أقسام:

١. أغسـال زمانيّـة: كغسل الجمعة، وغسـل يومي العيدين الفطر والأضحى، وغسل يوم عرفة، وغيرها.

٢. أغسال مكانيّة: كالغسـل لدخول الحرم المكيّ، ولدخول مكـة، ولدخـول الكعبـة، ولدخـول حـرم المدينـة المنورة، ولدخولها.

٣. أغسال فعليّة: وهي على قسمين:

الأول: مـا يستحـب لأجل إيقاع فعـل، كالغسـل للإحرام،

ولزيارة أحد المعصومين عليهم السلام من قريب أو بعيد، ولغير ذلك.

الثاني: ما يستحب بعد وقوع فعل معين منه، كغسل التوبة، غسل المولود، وغير ذلك.

وقفة (٨٩) غسل الجمعة:

غُسل يوم الجمعة مستحبّ مؤكد، والروايات في الحثّ عليه كثيرة، منها:

١. عن الإمام الصادق عليه السلام: (غُسل يوم الجمعة طهور وكفّارة لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة)[١٦].

٢. وعنه عليه السلام: (ليتزيّن أحدكم يوم الجمعة، يغتسل ويتطيّب)[١٧].

٣. عن الصدوق قال: وروي أنّ الله تعالى أتمّ صلاة

١٦. (الوسائل: ٣، ص ٣١٥، ح١٤).

١٧. (الوسائل: ٣، ص ٣١٥، ح٤).

الفريضــة بصلاة النافلــة، وأتمّ صيــام الفريضة بصيام النافلة، وأتمّ الوضوء بغُسل يوم الجمعة)[١٨].

وقفة (٩٠) يتبع غسل يوم الجمعة:

أربع مسائل في غسل الجمعة:

الأولى: وقــت غُسل يوم الجمعة من طلــوع الفجر إلى زوال الشمســ، وفي قول آخر إلى غروب الشمســ، والأحوط نية القربــة المطلقة من دون قصــد الأداء والقضــاء لو أتى به بعــد الزوال، ومن فاته إلى الغروب قضــاه يوم السبت إلى الغروب.

الثانيــة: يستحبّ حين الغسل قول: (أشهــد ألا إله إلا الله، وحــده لا شريك له، وأنّ محمدًا عبــده ورسوله، اللهمّ صلِّ علــى محمد وآل محمد، واجعلني من التوابين واجعلني من المطهَّرين).

١٨. (الوسائل: ٣، ص ٣١٥، ح١٦).

الثالثة: يصــحّ غسل الجمعة من الحائض قبل النقاء، وقد استشكل في صحته بعض الفقهاء ولكن لا بأس به رجاء.

الرابعــة: لــو أحــدث بعــد غســل الجمعة فــلا يضــرّ، فإنّ المقصود إيجاده يوم الجمعة وقد تحقق.

وقفة (٩١) تداخل الأغسال وكفايتها عن الوضوء:

وها مسألتان:

الأولى: إذا اجتمعت عليه أغسال متعددة واجبة أو مستحبة، أو بعضها واجب وبعضها مستحب، ففي المسألة صور:

١. أن يقصد الجميع بغسل واحد، فيجزي عن الجميع.

٢. أن يقصــد غسل الجنابة من بينها، فيجزي عن الجميع أيضًا.

٣. أن يقصــد غــير الجنابــة، فيجــزي عمّا قصــده، وفي إجزائــه عن غيره خــلاف، خصوصًــا إذا كان الغير غسل الجنابة، أو الجمعة.

الثانيــة: يجــزي غســل الجنابة عــن الوضــوء، وفي إجزاء غيره من الأغسال الواجبة والمستحبة عن الوضوء خلاف، فالأحوط - إذا كان المكلف محدثًا بالأصغر - ضمّ الوضوء مع غــير غُسل الجنابة، لأجل الصــلاة وغيرها ممّا يعتبر فيه الطهارة من الحدث الأصغر.

أهم المصادر:

١	القرآن الكريم
٢	وسائل الشيعة - الشيخ الحر العاملي
٣	معالم الدين وملاذ المجتهدين - الشيخ حسن بن الشهيد الثاني
٤	ميزان الحكمة - الشيخ محمد محمدي الري شهري
٥	النهاية في غريب الحديث - ابن الأثير الجزري
٦	مجمع البحرين - الشيخ فخر الدين الطريحي
٧	مختار الصحاح - الشيخ محمد الرازي
٨	الحدائق الناضرة - الشيخ يوسف العصفور
٩	جواهر الكلام - الشيخ محمد حسن الجواهري
١٠	التنقيح (تقرير بحث السيد الخوئي) - الشهيد الشيخ علي الغروي
١١	العروة الوثقى (المذيّلة بتعليقات عشرة من الفقهاء) - للسيد كاظم اليزدي
١٢	تحرير الوسيلة - الإمام الخميني
١٣	منهاج الصالحين - السيد الخوئي
١٤	منهاج الصالحين - السيد السيستاني
١٥	منهاج الصالحين - السيد محمد سعيد الحكيم
١٦	سداد العباد - الشيخ حسين العصفور
١٧	كلمة التقوى - الشيخ محمد أمين زين الدين
١٨	أجوبة الاستفتاءات - السيد القائد الخامنئي
١٩	صراط النجاة - استفتاءات للسيد الخوئي والشيخ التبريزي
٢٠	مصادر أخرى

الفهرس

المقدمـــة ٥
وقفة (١) التفقه في روايات أهل البيت عليهم السلام ٩
وقفة (٢) في معنى التفقه ١٠
وقفة (٣) الأحكام الشرعيّة ضروريّة واجتهاديّة ١١
وقفة (٤) في طرق إحراز امتثال الأحكام الإلزاميّة الاجتهاديّة ١٢
وقفة (٥) ما يصح فيه التقليد (محلّ التقليد ومورده) ١٣
وقفة (٦) ما لا يصحّ فيه التقليد ١٤
وقفة (٧) حكم عمل العامّي من غير تقليد ١٥
وقفة (٨) معنى الطهارة لغة وشرعًا ١٧
وقفة (٩) النجاسات العينيّة الخبثيّة ١٨
وقفة (١٠) يتبع النّجاسات العينيّة الخبثيّة ١٩
وقفة (١١) أحكام النجاسات ٢٠
وقفة (١٢) يتبع أحكام النجاسات ٢١
وقفة (١٣) النجاسات المعفوّ عنها في الصلاة ٢٢
وقفة (١٤) يتبع النجاسات المعفوّ عنها في الصلاة ٢٢
وقفة (١٥) أحكام تنجيس المساجد ٢٣

وقفة (١٦) يتبع أحكام تنجيس المساجد ٢٤
وقفة (١٧) أحكام عامة للنجاسات ٢٥
وقفة (١٨) يتبع أحكام عامّة للنجاسات ٢٦
وقفة (١٩) يتبع أحكام عامّة للنجاسات ٢٦
وقفة (٢٠) يتبع أحكام عامّة للنجاسات ٢٧
وقفة (٢١) يتبع أحكام عامّة للنجاسات ٢٨
ووقفة (٢٢) المطهِّرات ٢٩
وقفة (٢٣) المطهِّرات ٣٠
وقفة (٢٤) يتبع المطهِّرات ٣١
وقفة (٢٥) يتبع المطهِّرات ٣١
وقفة (٢٦) أقسام المياه وأحكامها ٣٢
وقفة (٢٧)يتبع أقسام المياه وأحكامها ٣٣
وقفة (٢٨) يتبع أقسام المياه وأحكامها ٣٤
وقفة (٢٩) كيفيّة تطهير الماء للمتنجِّسات المختلفة ٣٥
وقفة (٣٠) يتبع كيفيّة تطهير الماء للمتنجِّسات المختلفة ٣٦
وقفة (٣١) يتبع كيفيّة تطهير الماء للمتنجِّسات المختلفة ٣٧
وقفة (٣٢) أحكام التخلي ٣٨
وقفة (٣٣) يتبع أحكام التخلِّي ٣٩
وقفة (٣٤) يتبع أحكام التخلي ٣٩

وقفة (٣٥) الوضوء ٤٠
وقفة (٣٦) غايات الوضوء ٤١
وقفة (٣٧) ما يستحب لأجله الوضوء ٤٢
وقفة (٣٨) أقسام الوضوء المستحب ٤٢
وقفة (٣٩) شرائط الوضوء ٤٣
وقفة (٤٠) يتبع شرائط الوضوء ٤٣
وقفة (٤١) يتبع شرائط الوضوء ٤٤
وقفة (٤٢) مستحبات الوضوء ٤٥
وقفة (٤٣) مكروهات الوضوء ٤٦
وقفة (٤٤) أفعال الوضوء ٤٦
وقفة (٤٥) يتبع أفعال الوضوء ٤٧
وقفة (٤٦) يتبع أفعال الوضوء ٤٨
وقفة (٤٧) نواقض الوضوء ٤٩
وقفة (٤٨) التردد بين الطهارة والحدث ٥٠
وقفة (٤٩) أمور لا تنقض الوضوء ٥٠
وقفة (٥٠) الطهار المائيّة والترابيّة ٥١
وقفة (٥١) وضوء الجبيرة ٥٢
وقفة (٥٢) يتبع وضوء الجبيرة ٥٣
وقفة (٥٣) يتبع وضوء الجبيرة ٥٤

وقفة (٥٤) يتبع وضوء الجبيرة ٥٤
وقفة (٥٥) التيمم ٥٥
وقفة (٥٦) حالات المعذور في بداية وقت الصلاة ٥٦
وقفة (٥٧) ما يصحّ به التيمم ٥٧
وقفة (٥٨) شرائط التيمّم ٥٨
وقفة (٥٩) كيفية التيمم ٥٩
وقفة (٦٠) غايات التيمم ٦٠
وقفة (٦١) التيمّم لصلاة الجنازة وللنوم ٦٠
وقفة (٦٢) نواقض التيمم ٦١
وقفة (٦٣) الغُسل وحكمه ٦٢
وقفة (٦٤) موجبات الغُسل ٦٣
وقفة (٦٥) غُسل الجنابة ٦٤
وقفة (٦٦) ما تتوقف صحته على غُسل الجنابة ٦٥
وقفة (٦٧) ما يتوقف جوازه على غسل الجنابة ٦٦
وقفة (٦٨) مكروهات الجنابة ٦٧
وقفة (٦٩) مستحبات غسل الجنابة ٦٨
وقفة (٧٠) شرائط غُسل الجنابة ٦٨
وقفة (٧١) ما يجب في غسل الجنابة ٦٩
وقفة (٧٢) كيفية غسل الجنابة ٧٠

وقفة (٧٣) الغُسل الارتماسيّ له وجهان ٧١
وقفة (٧٤) أحكام غُسل الجنابة ٧٢
وقفة (٧٥) دماء المرأة الثلاثة ٧٣
وقفة (٧٦) غُسل مسّ الميّت ٧٤
وقفة (٧٧) حكم مسّ القطعة المبانة ٧٥
وقفة (٧٨) أحكام غُسل مسّ الميّت ٧٥
وقفة (٧٩) واجبات تجهيز الميت ٧٦
وقفة (٨٠) الميّت الذي يجب تغسيله ٧٧
وقفة (٨١) حكم القطعة المبانة من الميت ٧٨
وقفة (٨٢) كيفيّة غُسل الميّت ٧٨
وقفة (٨٣) شرائط المُغسّل ٧٩
وقفة (٨٤) تحنيط الميّت وتكفينه ٨٠
وقفة (٨٥) الصلاة على الميّتّ ٨١
وقفة (٨٦) كيفية الصلاة على الميّتّ ٨٢
وقفة (٨٧) دفن الميّتّ ٨٣
وقفة (٨٨) الأغسال المندوبة ٨٤
وقفة (٨٩) غسل الجمعة ٨٥
وقفة (٩٠) يتبع غسل يوم الجمعة ٨٦
وقفة (٩١) تداخل الأغسال وكفايتها عن الوضوء ٨٧
أهم المصادر ٨٩

تفقهوا في دين الله،
فإنّ الفقه مفتاح البصيرة،
وتمام العبادة، والسبب إلى
المنازل الرفيعة والرتب
الجليلة في الدين والدنيا،
ومن لم يتفقه في دينه لم
يرض الله له عملاً.

الإمام الكاظم عليه السلام

نرحب بتواصلكم معنا، وبكل ملاحظاتكم واقتراحاتكم

مبنى: ٤، طريق: ٤٨، مجمع: ٤٤٤، هاتف: ١٧٥٩٦٥٤٠ فاكس: ١٧٥٩٦٥٤٠،
الإدارة النسوية: تليفاكس: ١٧٥٩٢٦٧٣ حلة: العبد الصالح، مملكة البحرين
الموقع الإلكتروني: www.olamaa.net - البريد الإلكتروني: info@olamaa.net